نص ردن

كرسي النجيفي

■ علاء حسن

ابرز انجاز حققه مجلس النواب ، لم يلتفت له العراقيون او ربما تجاهلوه، لانه بنظرهم تغيير شكلي لا علاقة له بالدور الرقابي والتشريعي للبرلمان ، والانجاز يتلخص بتغيير الكراسي القديمة لرئيس المجلس ونائبيه بأخرى جديدة اختلفت عن السابقة بالحجم واللون والشكل ، ما نتمناه من هذا التغيير حصول تطور في اداء المجلس وانجاز نظامه الداخلي بأسرع وقت ممكن ، ليلتفت الى إقرار وتشريع القوانين المعطلة من الدورة التشريعية السابقة ، مازالت موضع جدل وخلاف بانتظار توافقات رؤساء الكتل النيابية الكبيرة ثم المصادقة النهائية.

تغيير كراسي هيئة رئاسة مجلس النواب السوداء القديمة ربما سيكون مفتتحا لمرحلة نيابية جديدة تطرد حالة النحس التي رافقت الأداء في الدورة السابقة وانتقلت إلى الحالية ، والكرسي المريح كما يعلم من يتعامل معه بإمكانه أن يضفي الهيبة والوقار والاسترخاء لمن يشغله ، وهو لدى البعض يحمل صفة اعتبارية ، ولهذا فهو عزيز ومحترم ، وله القدرة على إشعال الخلاف ، وربما النزاعات المسلحة ، والحديث هنا لا يشمل كراسي هيئة رئاسة البرلمان ، وانما الأخرى التي مازالت غير معروفة ، ولكن الصراع عليها شغل الساحة المحلية والإقليمية وحتى الدولية .

يقال ان الكراسي أي المناصب في الأنظمة الديمقراطية لا تدوم لأحد لان التداول السلمي للسلطة لا يمنح شاغل الكرسي حق البقاء الى الأبد ، والمنطقة العربية المعروفة بأنظمتها الاستبدادية ، اعتمدت قاعدة اخرى للبقاء الأزلي على الكرسي ، فوضعته في قصر محصن محاط بأسوار عالية ، وسخرت قواتها المسلحة للدفاع عنه ، ومنحت ثرواتها للغير لضمان انتقال الكرسي بين العائلة الحاكمة.

كراسي هيئة رئاسة البرلمان ربما تم استيرادها من الخارج ، ولا ضرورة لمعرفة ثمنها ، مادامت ستؤدي مهمة وطنية ، فالعراقيون المتطلعون دوما الى انجازات ممثليهم في مجلس النواب لا تعنيهم كراسي الرئاسة ، بقدر إثبات حقيقة أن النواب ورئاسة المجلس سيحسمون خلافاتهم حول النظام الداخلي لمجلسهم تمهيدا لتشريع القوانين لتكون قاعدة لبناء دولة المؤسسات.

مجلس النواب وبعد ان تخلص من الكراسي السوداء لهيئة الرئاسة عليه ان يجعل من هذه الخطوة حافزا لحث المتغيبين من اعضائه لحضور الجلسات ، وقطع إجازاتهم الطويلة ، وتفعيل التصويت الالكتروني على القرارات لرفع الخجل والحياء والخوف من رؤساء الكتل لغرض تأكيد التمسك بالإرادة الشعبية واحترام أصوات الناخبين.

بحوزة مجلس النواب الآن أكثر من ٢٠٠ مشروع قانون بانتظار التشريع ، وخلال عمله طيلة الأشهر الماضية أنجز بعضها ، لكن القوانين الأخرى ذات العلاقة المباشرة بتنظيم مستقبل الحياة السياسية في البلاد كقانون تشكيل الأحزاب وغيره مازال بحاجة الى المزيد من الوقت والبحث والمناقشة بين أعضاء اللجنة القانونية لإعداد المسودة النهائية ، وسط توقعات بان القانون لن يطرح للقراءة الأولى في الوقت الحاضر .وأكثر القوانين تتطلب سقفا زمنيا طويلا لغرض إقرارها ، لان المجلس انشغل بمستجدات وأشياء أخرى ، وأمامه طريق طويل لانجاز مهمته التشريعية.

الكراسي الجديدة لهيئة رئاسة مجلس النواب قد تثير غضب الآخرين ، وهؤلاء لا يدركون معنى ان يكون المجلس بأفضل حال واحسن صورة وهندام ، بدءا من رئاسته وحتى اصغر الموظفين ، فالعراق بلد ثري ويتمتع بثروات كبيرة ، ومن حق برلمانه ان يعكس هذه الصورة على قاعدة "صيت الغنى" ، واذا كان ثمة اعتراض على كراسي النجيفي ونائبيه فيجب ان يشمل الكراسي الأخرى البعيدة والغائبة عن وسائل الإعلام.

يبقى على مجلس النواب ان يكشف عن مصير الكراسي السابقة وأماكن ومواقع استخدامها ، ولاسيما انها شغلت من قبل رئيس مجلس النواب الأسبق محمود المشهداني ثم خلفه اياد السامرائي ، ومن الضروري المحافظة عليها لأنها شهدت دورة تشريعية كاملة ، وربما كانت حلما للاخرين ، وليس بالكراسي وحدها تتقدم البلدان .

مجلس بغداد يشكل لجاناً لمراقبة الدوائر الخدمية

كامل الزيدي

□ بغداد / المدى

كشف رئيس مجلس محافظة بغداد كامل ناصر الزيدي عن تشكيل لجان مراقبة شعبية في مناطق العاصمة لمراقبة عمل الدوائر الخدمية وعمل المولدات تكون مرتبطة به ارتباطا مباشرا.

وقال الزيدي أمس الاثنين: ان مجلس المحافظة أعد خطة لتشكيل لجان مراقبة شعبية لمراقبة وتقييم الدوائر الخدمية ورصد مخالفات اصحاب المولدات الاهلية والحكومية ورفع التقارير والتوصيات الى رئيس المجلس لكون اللجان ستكون مرتبطة به مباشرة وسيقدم المجلس الدعم المادي والمعنوي لها من اجل نجاح عملها.

وأضاف الزيدي ان نجاح عدد من اللجان التي تم تشكيلها في عدد من مناطق العاصمة للرصد والتقييم دفع مجلس المحافظة الى نشرها في مناطق اخرى من اجل ان يكون عمل الدوائر الخدمية كالبلدية والمجاري والماء والكهرباء تحت انظار مجلس المحافظة عبر هذه اللجان.

واشار الزيدي الى ان المرحلة الحالية تتطلب تعاون الجميع من اجل النهوض بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، مؤكدا ان المجلس سعى الى تذليل المصاعب التي تعترض عمل المولدات الاهلية من خلال منحهم حصص الوقود المجانية لتعويض النقص الحاصل في الكهرباء بسبب عدم قدرة الوزارة على توفير الكهرباء للمواطنين.

كربلائيون يدعون إلى عدم إقرار قانون العفو العام

□ كربلاء /علي العلاوي

دعا مواطنون ورجال دين إلى توخي الدقة والحذر قبل تشريع قانون العفو العام الذي يزمع مجلس النواب قراءته لكي يصوت عليه بغية إقراره ليكون نافذ المفعول بل أنهم طلبوا من رئاسة الجهورية عدم التصديق عليه إذا مرر القانون بصفقات التوافق السياسي كونه سيجعل للإرهابيين والفاسدين على قلتهم من الذين القي القبض عليهم أحرارا من جديد ليعودوا إلى ما كانوا عليه .

وقال المواطن زهير ناجي للمدى أمس إن قانون العفو العام فيه مثلبة وفيه غايات سياسية تهدف إلى التوافق بين السياسيين أكثر مما هو تطبيق للقانون.

وأضاف: أن المذنبين لا يحتاجون إلى عفو كونهم خالفوا القانون أما الأبرياء فهم لا يحتاجون إلى القانون بل إلى تعويض كونهم زجوا في السجون وهم أبرياء وعلى مجلس النواب أن يبحث هذه الصيغة لكي يكون القانون جيدا بدلا من قانون العفو العام كونه سيعيد الإرهابيين إلى سفك دماء العراقيين من جديد.

في حين قال المواطن سعد رحيم : إن من يوقع على القانون لكي يكون واقعا ويطلق سراح المتهمين والذين تم تدوين اعترافاتهم فانه سيتحمل وزر الدم العراقي الذي سيسفك من جديد على يد الإرهابيين، وقال إن هناك تجربة سابقة، حين نفذ قانون العفو العام قبل سنوات وماذا كانت النتيجة؟ عودة المجرمين إلى إجرامهم بل أنهم غالوا في الإجرام وقتلوا من اخبر عنهم، وما مسلسل مسدسات الكواتم إلا واحد من هذه التصفيات الثأرية. ودعا إلى الأخذ برأي رجال الدين الذين دعوا إلى عدم على الثغرات في القانون .

وقال ممثل المرجعية الدينية في كربلاء عبد المهدي الكربلائي في خطبة صلاة الجمعة الأخيرة ، إن قانون العفو العام الذي أصدره البرلمان في دورته السابقة قد صيغ بطريقة سمحت بخروج الكثير من المجرمين الخطرين من قبضة العدالة وعودتهم إلى ممارسة عمليات القتل ضد المواطنين واستهداف مصالح الدولة، مشددا على ضرورة إحكام الصياغة القانونية لمواد القانون الجديد حتى لا يسمح بوجود ثغرات تؤدي لإفلات المجرمين والمفسدين.

وحذر الكربلائي من وجود أية ثغرات مماثلة في صياغة مشروع قانون العفو الحالي، تجنبا لتكرار ما حدث في وقت سابق، مشيرا إلى أن المجرمين ممن افادوا من قوانين العفو لم يتوبوا عن الأعمال التي اقترفوها وعادوا مجددا لممارسة الجرائم البشعة ذاتها، وأكد أن قوانين العفو تحمل مضامين إنسانية وتهدف إلى تحقيق نتائج إيجابية على الصعد الاجتماعية والإنسانية، لافتا إلى أن المتورطين بقضايا الإرهاب أثبتوا أنهم يستفيدون من قوانين العفو للتخلص من قبضة القانون والعودة ثانية لممارسة أعمال مسلحة ضد المواطنين والدولة.

في حين قال الصحفي ذياب الطائي إن أي قانون يراد إصداره لا بد أن يحمل بين طياته خدمة الشعب وتثبيت أركان الدولة وزرع الثقة وتثبيت قوة القانون، وأضاف ولكن قانون العفو العام يراد منه الجنبة السياسية أكثر من كونه قانونا يثبت أركان الدولة ويخدم الناس بل على العكس فانه سيضر بمصالح الناس لأنه يعيد لهم الإرهابيين والمفسدين، وأشار إلى أن القانون إذا ما صدر وأطلق سراح من القي القبض عليهم فانه سيكون له تأثيرات سلبية أولها إحباط وتثبيط عزيمة الأجهزة الأمنية التي تعمل لتنفيذ القانون وتتعرض إلى القتل والجرح والعوق، ومن ثم ترى المجرم إن كان إرهابيا أو فاسدا طليقا يعود إلى ساحات العمل السابق، وقال إن الأجهزة الأمنية وكذلك الرقابية والنزاهة لن يكون لها همة إذا ما كانت كل أعمالهم السابقة قد ذهبت هباء لان التوافق السياسي كان اقوى حتى من بناء الجولة واقوى من تثبيت الدولة وقوة القانون، ودعا الطائي اللجنة القانونية ورؤساء الكتل إلى التريث في إقراره وألا تكون العواطف هي المحرك باتجاهات الطائفة أو القومية أو باتجاهات عمل المعارضة من اجل المعارضة وإضعاف هيبة الدولة.

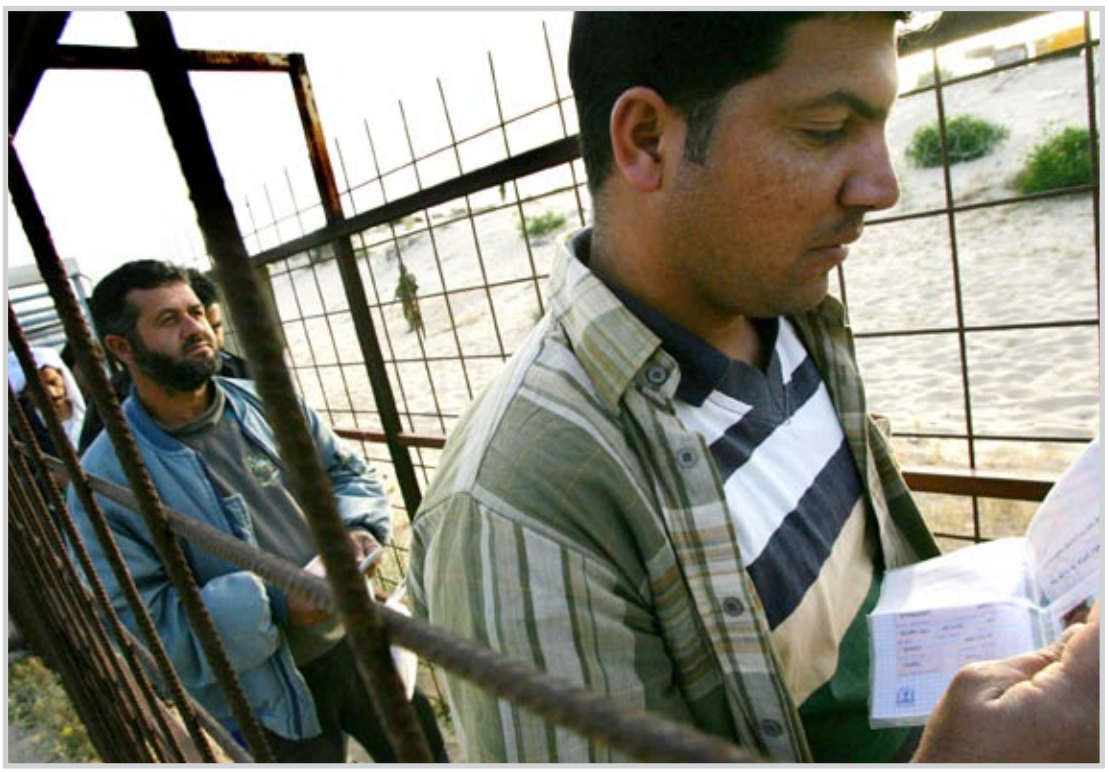

رئيس اللجنة القانونية في مجلس بابل: أغلب القوانين التي شرّعها المجلس مُعطلة

□ بابل / اقبال محمد

اكدت رئيس اللجنة القانونية في مجلس بابل احلام راشد حمزة ان القوانين التي تم اصدارها من مجلس المحافظة باعتباره يمتلك سلطة اصدار التشريعات المحلية بموجب قانون ٢١ و لم تنفذ ولم تطبق. وبينت حمزة للمدى امس ان المجلس اصدر العديد من القوانين التي يبلغ عددها ما يقارب ٨ قوانين لكن لم يتم تنفيذها ما عدا ثلاثة قوانين ولأسباب عديدة منها محاولة الوزارات سلب الصلاحيات من مجالس المحافظات والسبب هو الحفاظ على اعمالها ومن باب الديكتاتورية وايضا المركزية المقيتة و ضعف المحافظة باعتبارها الجهة التنفيذية التي تملك صلاحية تنفيذ القوانين ، فضلا عن ضعف المجلس خاصة ان القوانين مثل قانون العيادات الطبية الخاصة يجب ان تقوم اللجنة الصحية بمتابعة مدى تنفيذ االقانون من عدمه وأضافت : وكذلك قانون الحراس الليليين لم يتم تنفيذه والسبب في ذلك قيام مديرية شرطة بابل بالاعتراض بعد اصدار القانون، علما ان المديرية ذاتها كانت قد شاركت في اعداد مسودة القانون ولاسباب سياسية غير معلومة نلاحظ ان هناك رغبة في تسويف ما يصدر من مجلس المحافظة ولأسباب سياسية. وأشارت حمزة الى أن هناك الكثير من مسودات القوانين الجديدة مثل مسودة قوانين استخدام مادة القير وذوي الاحتياجات الخاصة الذي تمت قراءته قراءتين ونحن بصدد التصويت عليه بصورة ولكن مع الأسف بالنسبة للجنة القانونية تم اتخاذ موقف في تقديم تلك المسودات ولاعتبارات عديدة لعدم قيام الجهات التنفيذية بتنفيذ القوانين التي تم اصدارها ونشرها في الجريدة الرسمية وبالتالي لا يوجد هناك حاجة ملحة لإصدار قوانين لم تنفذ سابقتها ولم ينفذ سوى قانون النشر الذي تم بموجبه اصدار جريدة رسمية للمجلس، اضافة الى ذلك قانون المولدات الاهلية وان كان في عداد الموتى، إضافة الى استيفاء الرسوم من تزويد السيارات بالكاز والبنزين في المحطات الحكومية وغير الحكومية.

وبينت رئيس اللجنة القانونية في مجلس بابل ان المشاريع المتلكئة وغير المنفذة كثيرة وهناك قوانين وتعليمات وضعتها الحكومة الاتحادية هي من تحاسب وبالتالي هناك جهات تنفيذية هي التي تنفذ و ليس مجلس المحافظة على اعتباره جهة رقابية وليست تنفيذية اما من يمتلك الحق في اتخاذ الاجراءات القانونية بحق الشركات المتلكئة هي المحافظة وهذا دليل على ضعفها في اتخاذ الاجراءات القانونية ازاء هذه الشركات لكن رغم ذلك باشرت كل من لجنة الاعمار واللجنة القانونية ولجنة النزاهة في المجلس باعداد جدول كامل لمجموع المشاريع المتلكئة لغرض تقديمها للمجلس ومناقشتها مع المحافظة وبالتالي اتخاذ الاجراءات المناسبة بحق هذه الشركات. وبشأن مقاطعة دولة القانون لاجتماعات المجلس قالت حمزة : اعتقد ان كتلة دولة القانون من خلال اتخاذ موقف تعليق عضويتها حضور جلسات المجلس مقابل قيام المجلس بمفاتحة الجهات الحكومية ازاء استحداث نائب ثان لرئيس المجلس والاسباب عديدة منها مخالفة الدستور والقانون ومخالفة النظام الداخلي الذي حاول المجلس وضعه لتحقيق مصالح الكتل السياسية وبالتالي عندما لاحظنا تعليق حضور الجلسات اثر في او ساعد الكتل السياسية الأخرى لاتخاذ قرارات مهمة ولا تساعد على تقديم الخدمات لابناء المحافظة لذلك حاولنا ايقاف الاجراء والزام المجلس بمفاتحة الجهات المعنية المتمثلة بالمحكمة الاتحادية ومحكمة القضاء الاداري ولحين ورود الاجابة من الجهات المعنية.

تظاهرة في الديوانية احتجاجاً على إقفال سوق تجاري

□ الديوانية / المدى

تظاهر العشرات من أصحاب محال سوق التحدي الجديد وسط الديوانية، أمس الاثنين، احتجاجاً على استمرار إقفال سوق التحدي، مطالبين بإزالة الأبنية التي تحجبها عن الشوارع الرئيسية، فضلاً عن تخصيص مداخل ومخارج مستقلة لها". وقال أحد منظمي التظاهرة المدعو رزاق عبد الخضر إن "سوق التحدي الجديد وسط الديوانية تعد من أكبر أسواق المدينة وتضم نحو ١٦٠ محلاً تجارياً حديثاً"، لافتاً إلى أن "بلدية الديوانية أكدت خلال عرض المحال للمزايدة أنه ستتم إزالة الأبنية التي تحجب السوق عن الشوارع الرئيسية وتخصص لها مداخل ومخارج مستقلة".

وأضاف عبد الخضر أنه "تم التعاقد على تأجير المحال وفقاً لذلك بأسعار مرتفعة منذ أكثر من سنتين"، مشيراً إلى أنه "حتى اليوم لم تنفذ إدارة المحافظة المخطط وبقيت المحال مغلقة لعدم وجود منافذ للدخول والخروج من السوق".

من جهته، أكد أحد المتظاهرين ويدعى كاظم أمير أن "إقفال المحال لم يثن بلدية الديوانية عن احتساب إيجارات متراكمة على المتعاقدين على الرغم من أنهم لم يمارسوا أي عمل فيها، مما رتب بذمتهم ديوناً بمبالغ كبيرة للدولة لا يستطيعون الإيفاء بها". وطالب المتظاهر محمد الشبلي الحكومة المحلية بـ"إيجاد حلول سريعة لمشاكل السوق لأنها بدأت تنعكس سلباً على أكثر من ٢٥٠ عائلة من المستأجرين كما أدت الى زيادة عدد العاطلين عن العمل في المدينة". من جهة أخرى، أكد عضو مجلس محافظة الديوانية داخل صيهود أن "فتح منافذ لسوق التحدي الجديد لابد أن تهتم به بلدية الديوانية بعد مراعاة الجوانب القانونية لأصحاب المحال والبنايات التي تعترض المنافذ المقررة"، مشيراً إلى أن "السوق أنشئت بمواصفات حديثة ويمكن أن تكون بديلاً عن المحال العشوائية وسط المدينة لتنظيم الحركة التجارية فيها". يذكر أن سوق التحدي وسط محافظة الديوانية، إحدى أهم وأكبر أسواق وسط المحافظة تضم أكثر من ١٦٠ محلاً للبيع بالجملة والمفرد لمختلف أنواع البضائع الاستهلاكية والغذائية، وتعاني الديوانية من وجود أكثر من ١٤٠ ألف عاطل حسب مصادر رسمية من أصل عدد سكانها البالغ نحو مليون و٢٠٠ ألف نسمة.

ظهور بُقع زيتية في شط العرب

□ البصرة / المدى

كشفت مديرية البيئة في محافظة البصرة، عن ظهور بقع زيتية في شط العرب بسبب تسرب كميات من النفط الخام من أنبوب ناقل يمتد الى شمال المحافظة، فيما دعت الحكومة المحلية الى فرض غرامات مالية فورية على شركة نفط الجنوب على خلفية الحادث.

وقال مدير قسم الإعلام في المديرية خزعل مهدي سلطان امس الاثنين إن "كميات من النفط الخام تسربت أواخر الشهر الماضي الى شط العرب وأدت الى ظهور عدد من البقع الزيتية"، مبيناً أن "البقع أسفرت عن نفوق أعداد من الطيور والحيوانات". وأضاف سلطان ان "بعض البقع زحفت باتجاه هوري المسحب والصلال تحت تأثير ظاهرة المد والجزر"، مضيفاً أن "عدداً من محطات تنقية وضخ مياه الإسالة تضررت أيضاً من جراء الحادث". ولفت سلطان الى أن "التسرب ناجم عن انكسار أنبوب ناقل في قرية بني مالك التي تقع ضمن منطقة كرمة علي"، موضحاً أن "شركة نفط الجنوب ما زالت في طور احتواء تداعيات التسرب بعد ان تمكنت كوادرها من إصلاح الأنبوب المتضرر بسرعة قياسية". ولفت الى أن "الاجراءات التي تم تنفيذها تضمنت محاصرة وامتصاص بعض البقع الزيتية وتفريغها في خزانات أرضية"، مؤكداً أن "الشركة تمتلك معدات حديثة مصممة للتعامل مع حوادث التسرب النفطي". من جانبه، قال مستشار محافظ البصرة لشؤون البيئة والزراعة الدكتور محسن عبد الحي "، إن "الحادث وقع بشكل عرضي لدى قيام شركة نفط الجنوب بتنفيذ أعمال إنشائية تضمنت مد أنابيب ناقلة، حيث انكسر أحد الأنابيب وتسربت منه كميات من النفط الخام"، مؤكداً أن "التسرب أثر سلبيا على التنوع الأحيائي في شط العرب".

وأشار عبد الحي الى أن "شركة نفط الجنوب كان يفترض ان تضع خزانات ترابية في موقع المشروع كإجراء احترازي يضمن عدم وقوع حوادث من هذا النوع"، مضيفاً أن "الحكومة المحلية وجهت مديرية البيئة في المحافظة بفرض غرامات مالية فورية وكبيرة على الشركة لضمان عدم تكرار حادث التسرب في المستقبل". يشار الى أن محافظة البصرة، شهدت في السنوات الأخيرة تنفيذ مشاريع نفطية كثيرة وكبيرة، بعضها تركزت على تحديث منظومة التصدير، عبر انشاء خزانات جديدة ومد خطوط أنابيب برية وبحرية، إضافة الى تنفيذ مشروع لم ينجز بعد يقضي بإنشاء أربع منصات أحادية في المياه الإقليمية لتصدير النفط الخام.

التعليم تدعو طلبة الإعدادية إلى ملء الاستمارة الورقية

بغداد /: المدى

دعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، خريجي الدراسة الإعدادية للعام الدراسي الماضي ٢٠٠٩-٢٠١٠ الذين لم يحصلوا على قبول مركزي للعام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ الى ملء الاستمارة الورقية الموجودة في مراكز التسجيل في الجامعات والمعاهد العراقية للقبول المركزي للعام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢.

وقال المدير العام لدائرة الدراسات والتخطيط الدكتور خميس الدليمي ان وزارة التعليم تدعو خريجي الدراسة الإعدادية للعام الدراسي الماضي ٢٠٠٩- ٢٠١٠ للفرعين العلمي والأدبي الذين لم يظهر لهم قبول مركزي للعام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ الى ملء الاستمارة الورقية الموجودة في مراكز التسجيل في الجامعات والمعاهد العراقية للقبول المركزي للعام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١.

وأوضح الدليمي أن آخر موعد لتسلم الاستمارات في مركز الوزارة من الجامعات سيكون يوم ٢٠١١/٩/٢٠.

زراعة واسط تدعو لحل مشكلة شحة المياه

□ واسط / المدى

دعا مدير زراعة واسط المهندس فائز جواد وزارة الموارد المائية لإيجاد حلول جذرية لمشكلة شحة مياه الري من اجل إنقاذ الموسم الزراعي الشتوي. وأوضح جواد أمس الاثنين :ان دائرته طالبت وزارة الموارد المائية بضرورة إيجاد حلول لمعالجة مشكلة مياه الري الذي بات يهدد الموسم الزراعي بموسميه الصيفي والشتوي. وأضاف أن مديرية زراعة واسط وبالتنسيق مع وزارة الزراعة اعتمدت محورين اثنين لمواجهة شحة مياه الري في عموم المحافظة متمثلة بنشر منظومات ري محورية وثابتة وبالتنقيط ونشر جمعيات مستخدمي مياه الري. واشار الى ان وزارة الزراعة نشرت منظومات للري لتغطية مساحة ستة ملايين و ٢٢١ الف دونم في عموم العراق من بينها مليونان و ٦٦١ الف دونم في محافظة واسط للوصول الى الاكتفاء الذاتي من عمليات الري. وأضاف ان وزارة الزراعة اعتمدت على نشر جمعيات مستخدمي مياه الري غير الربحية في خمس محافظات هي كربلاء وكركوك وواسط والنجف وصلاح الدين لتقنين الكميات المستخدمة من مياه الري.

من كل محافظة خبر

بغداد :

إحالة ٦ مشاريع للجسور

أعلنت الهيئة العامة للطرق والجسور التابعة لوزارة الأعمار والإسكان إحالة ثمانية مشاريع جديدة في مجال الطرق والجسور الى التنفيذ في عدد من المحافظات.

وقال مصدر مسؤول في الهيئة أن المشاريع الجديدة المحالة شملت مشروع صيانة طريق ابو جويلانة بطول ١٠كم، وبكلفة ١،١٨٥ مليار دينار في محافظة المثنى، ومشروع صيانة طريق كرمة – الكار، بطول ٧كم، وبكلفة ٦٧٢،٥ مليون دينار في محافظة ذي قار.

ميسان:

إنشاء مكتبة إلكترونية

استحدثت كلية التربية الأساسية في جامعة ميسان مكتبة إلكترونية خاصة بالأساتذة على وفق تقنيات تكنولوجية متطورة.

وقال عميد الكلية الدكتور فيصل مفتن اللامي أن الكلية استحدثت مكتبة إلكترونية خاصة بتدريسيي الكلية مجهزة بتقنيات تكنولوجية متطورة، تضم مجموعة من العناوين الإلكترونية خاصة بالأطروحات والرسائل الجامعية، موضحا ان المكتبة جهزت بحاسبات محمولة نوع لابتوب ومنظومات انترنيت متطورة، فضلا عن تجهيز المكتبة بأجهزة التكييف. وأشار اللامي إلى ان استحداث المكتبة يأتي لتوفير أجواء علمية للأستاذ الجامعي لإنجاز بحوثه والتزود بالمصادر العربية والأجنبية.

بابل:

مناقشة الجانب الخدمي

عقدت الحكومة المحلية في بابل اجتماعا مع عدد من مديري الدوائر الخدمية لمناقشة الجانب الخدمي في المحافظة بحضور عضو البرلمان حسون الفتلاوي وتم خلال الاجتماع تنظيم محضر مشترك بمصادقة النائب يتضمن قيام مديرية ماء بابل بتشغيل مضخات الماء ضمن الجزرة الوسطية لطريق حلة – كربلاء وقيام مديرية بلديات بابل بأعمال زراعة المشروع ضمن حدود بلدية أبي غرق وخارجها.

وقيام مديرية ماء بابل بإعداد كشف تفصيلي لإرواء الجزرة الوسطية عند مدخل حلة – بغداد بطريقة البرايم وضم الاجتماع عددا من المهندسين ومديري الدوائر المعنية.